

تقرير: حقوق الأطفال بالمملكة مصانة بالشريعة والأنظمة والاتفاقيات الدولية

عز وجل وإن ما كلف فيه من واجبات وأعمال رسالة مكلف بها ومسؤول عنها والحياة هبة من الله وحق الحياة مضمون لكل كائن حي من البشر.

الميراث

والطفل السعودي هو نواة التنمية في المملكة وهدفها، لذلك كفلت الإنظمة السعودية حقوق الإنسان منذ تصوره جنينا في رحم أمه ابتداء من حقه في الحياة وتحرير أجهاضه بدون سبب صحي . وضمنت حق الطفل في الميراث قبل الولادة فإذا توفي الوالد فإن توزيع الميراث لا يتم إلا بعد ولادة الطفل مما يوفر لادم الاستقرار النفسي والرعاية الاسرية حتى تضع وليدها .

وحشدت الجهود في المؤسسات الحكومية والاهلية السعودية للرعاية المختلفة للأطفال من تعليمية وصحية واجتماعية وترفيهية وتنمية مهارات الاطفال ومواجهتهم ووفرت لهم التعليم المجاني بما في ذلك الاطفال ذوي الاعاقات وجعلت التعليم الابتدائي من الاسس الاستراتيجية الواجبة لجميع الاطفال، ووظفت المناهج الدراسية لتحقق التنمية الاجتماعية والثقافية الملائمة لنمو الاطفال وتشجيعهم لاكتساب المعرفة .

وإذا كانت المسؤولية تجاه الاطفال تقع أساسا على ابوينهم فإنه في حالة وفاتهم تنتقل المسؤولية للاقرباء ليقوموا بمهمة التربية الصالحة وفي

واس (الرياض)

اهتم الإسلام بالقواعد الاساسية في تكوين الاسرة ورسم المنهج الذي ينبغي أن يحتذى به كل من الزوج والزوجة عند تكوين الاسرة ثم بين الحقوق التي يجب أن يوديها كل منهما للطفل حتى يتمكن من تنشئته التنشئة الصالحة.

وعنيت الشريعة الاسلامية بحفظ حقوق الطفل ابتداء من كونه جنينا في بطن أمه وانتهاء ببلوغه سن الرشد فكفلت له الرضاعة والرعاية الاسرية في حضان والديه أو أحدهما وحفظت له عقله وحثت على تربيته التربية السليمة التي ترتقي به إلى أن يصبح انسانا فاعلا في خدمة مجتمعه وأمته الاسلامية.

والمملكة التي اتخذت كتاب الله دستوراً لها والشريعة الاسلامية منهجا في الحياة، وعملا بالمادة العاشرة من النظام الاساسي للحكم التي جاءت معبرة عن تلك المعاني الاصيلة ونصت على التالي..

تحرص الدولة على توثيق أواصر الاسرة والحفاظ على قيمها العربية والاسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم فقد اتبعت المملكة المنهج التربوي الاسلامي السليم الذي يحفظ للانسان ادميته ويصون كرامته واعتبرت حقوقه نعمة الهبة وفرضا واجبا قرره الخالق

وتم أسناد مهمة متابعة بنود اتفاقية حقوق الطفل الى اللجنة الوطنية للطفولة حيث تضطلع بعدة مهام من بينها اقتراح السياسات العامة والخطط الاستراتيجية للدولة في مجال رعاية الأطفال وحمايتهم ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتمادها .

وضع البرامج والمشروعات المتعلقة برعاية الأطفال بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة. دعم الجهود التي تقوم بها الجهات الحكومية المختصة بالطفولة وتنسيقها والتوصية بما يمكن أن تقوم به كل جهة في نطاقها ومساعدتها في التخطيط لبرامجها ونشاطاتها التي تعزز أوجه الرعاية المقدمة للأطفال ومن بين أهدافها..

دعم البحوث والدراسات المتعلقة برعاية الأطفال وحمايتهم وتشجيعها. نشر الوعي التربوي والاجتماعي بحقوق الأطفال على نحو يمكن من حسن الاستجابة لحاجتهم وفق مراحل نموهم. وضع القواعد المنظمة والمشجعة لإنشاء جمعيات أهلية لرعاية الأطفال وتأهيلهم وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وضع القواعد المنظمة لحماية الأطفال من الإيذاء ومتابعة تطبيقها ببناء على السياسة

حالة عدم وجود الأقارب يجب على المجتمع ممثلاً في الدولة وفي المؤسسات المعنية والمختصة تحمل هذه المسؤولية التي تشمل على توفير المأكل والسكن والملابس والمحافظة على صحة الأطفال وتربيتهم وتعليمهم.

الأسس البديلة

وتشجع حكومة خادم الحرمين الشريفين قيام الاسر البديلة والحاضنة ودعمها لرعاية الأطفال الايتام ونوبي الظروف الخاصة . وتزود مراكز التنمية الثقافية للأطفال بالادوات العلمية وتتيح للأطفال ممارسة الهوايات والرياضة وتؤمن لهم مكتبات الأطفال والمسارح الخاصة بهم وتعمل على تنشيط المواد الثقافية للأطفال من مطبوعات وافلام وبرامج. وانشأت مراكز للتأهيل الشامل الخاصة بالمعوقين وتقديم الاعانات ومعاشات الضمان للاسر التي لديها أطفال معوقون لحين بلوغهم سن العمل كما انشأت دورا لرعاية الايتام وجمعيات خيرية للعناية بالأطفال المصابين بأمراض مزمنة للعناية بهم ورعايتهم ومتابعة علاجهم.

الاتفاقيات

وبما أن المملكة عضو فاعل في المجتمع الدولي فقد انضمت الى العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالطفل ومنها الاتفاقية الدولية الخاصة بـ «حقوق الطفل» مع تحفظ على المواد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الاتجار بالأطفال

وفيما يتصل بالاتجار في الاطفال من حيث تشغيلهم في سن مبكرة مما يؤدي الى حرمانهم من مواصلة تعليمهم وتحصيلهم العلمي اذ ينصرف الاطفال عادة عن الدراسة ويتفرغون وهم في سن مبكرة للعمل كمساعدين هامشيين لمن هم اكبر منهم سناً وبالتالي ينشأ هؤلاء الاطفال وهم قليلو الخبرة والتعليم مما يؤدي الى زيادة وتفشي الامية في المجتمع.

فقد اتخذت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز جملة من الاجراءات لمنع الاطفال من العمل في سن مبكرة ومن بينها ما تضمنه نظام العمل من مواد تمنع تشغيل الاطفال وحددت السن القانوني لعمل الاطفال بـ ١٥ عاما بوجود المادة الثانية والستين بعد المائة من نظام العمل التي نصت على أنه: لا يجوز تشغيل أي شخص لم يتم الخامسة عشرة من عمره ولا يسمح له بدخول أماكن العمل وللوزير أن يرفع هذه السن في بعض الصناعات أو المناطق أو بالنسبة لبعض فئات الاحداث بقرار منه.

ونصت المسادة الحادية والستون بعد المائة على أنه

٦ ذي القعدة ١٤٢٦هـ الموافق ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠٠٥م المتضمنه مجموعة من العناصر المهمة من بينها الجوانب الخاصة بالطفل حيث اكدت الخطة في هذا السياق على السعي الى توفير تعليم أساسي مجاني وذي نوعية جيدة لجميع الاطفال وتعزيز القوانين الرامية الى الحفاظ على رعاية الاطفال وتمتعهم باعلى المستويات الصحية الممكنة واتخاذ تدابير فعالة للقضاء على شلل الاطفال وحمايتهم من جميع أشكال العنف والاستغلال وتشجيع الدول الاعضاء على التوقيع والمصادقة على عهد منظمة المؤتمر الاسلامي الخاص بحقوق الطفل في الإسلام واتفاقية الامم المتحدة حول حقوق الطفل في الإسلام واتفاقية الامم المتحدة حول حقوق الطفل في الإسلام واتفاقية البروتوكولات الاختيارية الملحقه بها واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول المرفق بها المتعلق بحقوق الطفل.

ووافقت المملكة في ٨/٧/١٤٢٢هـ على التوصية رقم «١٩٠» بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الاطفال والى الاجراءات الفورية للقضاء عليها بالصيغة المرفقة التي اقراها مؤتمر العمل الدولي في دورته / ٨٧ / التي عقدت في جنيف في شهر يونيو ١٩٩٩م. ووافقت على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين براؤبجرا أو جوا. وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالاشخاص وبخاصة النساء والاطفال المكملين لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وفق قرار مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت في ١٠ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ الموافق ٢٥ يونيو ٢٠٠٧م.

أما على الصعيد الإسلامي فإن المملكة انضمت الى عهد حقوق الطفل في الإسلام الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي كما وافقت على الخطة العشرية التي تبناها مؤتمر القعة الإسلامي في الدورة الاستثنائية الثالثة المتعقدة بمكة المكرمة بين ٥ و

العامة للدولة في هذا المجال. متابعة تنفيذ الأجهزة المعنية للسياسات العامة والاستراتيجيات والخطة والقرارات المعمدة وأعداد التقارير الدورية اللازمة عن ذلك التقييم المستمر للسياسات والخطة الموضوعية في مجال الطفولة، التعاون والتنسيق في مجال رعاية الاطفال وحمايتهم مع المنظمات الدولية المتخصصة والمجالس واللجان المشابهة في الدول الاخرى. الاشراف على مشاركة المملكة في المؤتمرات والندوات والملتقيات المتعلقة بالطفولة.

كما انضمت المملكة الى اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الاطفال والى الاجراءات الفورية للقضاء عليها في ١ محرم ١٤٢٢ الموافق ٢٦ مارس ٢٠٠١م التي اقراها مؤتمر العمل الدولي في دورته «٨٧» التي عقدت في جنيف في شهر يونيو ١٩٩٩م. وبناء على تلك الموافقة صدر تعميم سمو وزير الداخلية ورئيس مجلس القوى العاملة سابقاً « في ٨/٧/١٤٢٣هـ ل جميع امارات المناطق والجهات الحكومية المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الاطفال من مواصلة البيع في تقاطعات الطرق وغيرها من المهن الاخرى في جميع مناطق المملكة.

الاحداث دون سن « ١٨ » من ركوب الهجن في المسابقات بموجب الامر السامي الصادر بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٤٢٣هـ - ومعاقبة من يخالف ذلك بعقوبات تشمل استبعاد أي راكب لم يبلغ « ١٨ » سنة من المشاركة في السباقات وحرمان صاحب الهجن من جائزة الفوز اذا ثبت بعد السباق ان سن الراكب يقل عن « ١٨ » سنة. ووجهت وزارة العمل بخاريخ ١٨ / ٤ / ١٤٢٣ هـ جميع مكاتب العمل في المملكة بتكليف المفتشين بعمل زيارات ميدانية للانشطة التي يتوقع وجود اطفال فيها ورفع تقارير دورية بنتائج الزيارات والاجراءات اللازمة بحق المخالفين لللائحة والتعميمات الصادرة بشأن منع تشغيل الاطفال وبناء عليه يقوم المفتشون بمكاتب العمل في المناطق بزيارات تفتيشية لبعض المجمعات الصناعية والنورش والمخارط وغيرها من المنشآت الصناعية والتجارية. واصدرت وزارة العمل قرارا وزاريًا في ٢٧ / ١٢ / ١٤٢٤ هـ حددت فيه المهن التي لايجوز تشغيل الاحداث والمراهقين فيها وهي الاعمال التي تعرضهم للاسعاعات الضارة أو الحرارة الشديدة أو الصدمة الكهربائية أو الذبذبات الضارة وكذلك الاعمال الشاقة التي تتطلب جهدا جسمانيا مرهقا أو الاعمال الخطرة مثل صناعة المواد المتفجرة أو العمل في المناجم والمحاجر وما في حكم هذه النشاطات.

لا يجوز تشغيل الاحداث في الاعمال الخطرة أو الصناعات الضارة أو في المهن والاعمال التي يحتمل أن تعرض صحتهم أو سلامتهم أو اخلاقهم للخطر بسبب طبيعتها أو الظروف التي تودي فيها - ويحدد الوزير بقرار منه الاعمال والصناعات والمهن المشار اليها. وحظرت المادة الثالثة وستون بعد المائة تشغيل الاحداث اثناء فترة من الليل لا تقل عن اثنتي عشرة ساعة متتالية الا في الحالات التي يحددها الوزير بقرار منه. ومنعت المادة الرابعة وستون بعد المائة تشغيل الاحداث تشغيلًا فعليًا أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد لسائر شهور السنة عدا شهر رمضان فيجب الا تزيد ساعات العمل الفعلية فيه على أربع ساعات مع تنظيم ساعات العمل بحيث لا يعمل الحدت أكثر من أربع ساعات متصلة دون فترة أو أكثر للراحة والطعام والصلاة لا تقل في المرة الواحدة عن نصف ساعة وبحيث لا يبقى في مكان العمل أكثر من سبع ساعات. وشددت على عدم جواز تشغيل الاحداث في أيام الراحة الاسبوعية أو في أيام الاعياد والعطلات الرسمية والاجازة السنوية - ولا تسري عليهم الاستقاعات التي نصت عليها المادة السادسة بعد المائة من هذا النظام.

الرياضة والعمل

في السابق ذاته تم منع